مشكل الحديث عند الحداثيين " دراسة نقدية "

بقلم

د/ خريف زتون

جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

abouziad.dz@gmail.com

المقدمة:

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلاميّ، وهي تتكامل مع القرآن الكريم في إثبات الأحكام الشرعيّة؛ حيث تبيّن ما جاء في القرآن، إمّا بتخصيص عامّه، أو تقييد مطلقه، أو تفصيل مجمله، ومصداق ذلك قول الله -عزّ وجلّ-: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]، ولمّا كان حفظها من حفظ القرآن، الذي تعهّد المولى -عزّ وجلّ-بحفظه؛ فقد هيأ الله لها في كلّ عصر علماء جهابذة، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وفي هذا الواقع المعاصر، ونظرا للتطور الكبير في وسائل الاتصال، وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي، انفتحت بلدان العالم على بعضها، وصار الاتصال بينها سهلا ميسورا، وباتت الأفكار تغزوا مجتمعاتنا الإسلامية، وتغري المتلقين بأفكار الحداثة الغربية، وتسوّق مناهجها في القراءة والبحث، فيتلقّفها المتلقّون بنهمٍ شديد، ظانّين أنّها من الجديد الذي تتطلّبه الحياة المعاصرة، وأنّ فيها الخلاص ممّا هم فيه من بؤس وتخلف، ويغفل كثير من الناس عمّا في طياتها من شبه تستهدف الموروث الدّيني والحضاريّ، بما تلقيه في نفوس القراء من الرّيبة والاستشكال لما كان متلقًى بالقبول والتسليم.

وأكثر الشّبه التي يتوسّل بها الحداثيون إلى القدح في الحديث، والطعن في نقلته العدول، هو الروايات التي توهم تعارضا فيما بينها، أو مع القرآن، أو العقل، أو الثابت من التاريخ، أو الحسّ أو غير ذلك...، ومن هنا جاءت فكرة البحث، وهي دراسة نماذج من الأحاديث التي يسوِّقها الحداثيون على أنّها برهان على تخبط منهج النقد الحديثي الأصيل، ودليل على اختلالات منهج المحدثين في نقد المرويات، وآية ذلك كثرة الأحاديث التي تتعارض فيما بينها أو مع القواعد والأصول الثابتة؛ ولهذا جاء البحث موسوما بـ: "مشكل الحديث عند الحداثيين -دراسة نقدية-".

إشكالية البحث: يرمي هذا البحث إلى الإجابة على إشكالية أوجزها في التساؤلات الآتية:

- من هو الحداثيُّ؟ وما معنى الحديث المشكل عند الحداثيين؟ وما هي أهمّ أسباب استشكال الحديث عند الحداثيين؟

خطة البحث الإجمالية: وزّعت مادة هذا البحث على الخطة الآتية:

مقدمة:

المبحث الأول- مصطلحات ومفاهيم:

المطلب الأول- مفهوم الحداثة، وخصائصها، وتعريف الحداثيّ.

المطلب الثاني- تعريف مشكل الحديث.

المبحث الثاني: - أسباب استشكال الحديث عند الحداثيين.

المبحث الثاني- أسباب استشكال الحديث عند الحداثيين:

المطلب الأول- أسباب ترجع إلى طبيعة النصّ الحديثيّ.

المطلب الثاني- أسباب ترجع إلى طبيعة قارئ النصّ الحديثيّ.

المطلب الثالث- أسباب ترجع إلى منهج التعامل مع النصّ الحديثيّ.

الخاتمة:

المبحث الأول ـ مصطلحات ومفاهيم.

المطلب الأول ـ مفهوم الحداثيين.

الحداثيون جمع مفرده "الحداثيّ"، تطويق مدلوله يستلزم بحث مفهوم "الحداثة" أوّلا، وهو ما سأبحثه في اللغة والاصطلاح، على النحو الآتي:

الفرع الأول – في اللغة:

الحداثة من الفعل "حَدَثَ"، ويرد في اللغة بالمعاني الآتية:

1- الحديث نقيض القديم، أو هو الجديد الذي لم يكن موجودا، يقال: حَدُث الشّيءُ يحدث حدوثا، وحداثة، وأحدثه، واستحدثه، فهو مُحدَث وحديثٌ[1].

قال ابن فارس: "الحاء والدَّال والثّاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدُث أمر بعد أن لم يكن"[2].

وقال ابن منظور: "والحدوث كون الشيء لم يكن"[3].

2- الحديث بمعنى الخبر، قال الجوهريُّ: "والحديث الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث"[4].

قال ابن فارس: "والحديث من هذا؛ لأنه كلامٌ يحدث منه الشيءُ بعد الشيءِ"[5].

3- ابتداء الأمر، قال الفيروز آبادي: "وحِدثات الأمر، بالكسر: أوّله، وابتداؤه، كحداثته، ورجل حدثُ السنّ وحديثها، بيّن الحداثة والحدوثة، فتيٌّ"[6].

---

(1) – ينظر: الصحاح للجوهري، (مادة: حدث)، 278/1، ولسان العرب، لابن منظور، (مادة: حدث)، 133/2.

(2) – معجم مقاييس اللغة، (مادة: حدث)، 36/2.

(3) – لسان العرب، لابن منظور، (مادة: حدث)، 133/2.

(4) – الصحاح، (مادة: حدث)، 278/1، وينظر: لسان العرب، 133/2.

(5) – معجم مقاييس اللغة، (مادة: حدث)، 36/2.

(6) – القاموس المحيط، ص167.

الفرع الثاني – في الاصطلاح:

تعدّدت تعريفاتها، ومنها:

عرّفها محمّد أركون بقوله: "إنّ الحداثة تعريفا هي: عبارة عن استراتيجيّة شمولية يتّبعُها العقلُ من أجلِ السيطرة على كل مجالات الوجود والمعرفة والممارسة عن طريق إخضاعها لمعايير الصّلاحية أو عدم الصّلاحية"[1].

ويلاحظ على هذا التعريف أنّه عرّف الحداثة من زاوية الصِّراع بين الإنسان والطبيعة، ورغبة الأوّل في إخضاع الثاني، وبسط سيادته عليه، بما يعنيه من تأليه الإنسان[2]، فهي –أي الحداثة– بهذا المعنى: "ممارسة السيادات الثلاث عن طريق العلم والتقنية: السيادة على الطبيعة، والسيادة على المجتمع، والسيادة على الذات"[3].

وعرّفها محمّد عابد الجابريّ بأنّها: "الارتفاع بطريقة التعامل مع التراث إلى مستوى ما نسميه بالمعاصرة، أعني: مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العالميّ "[4].

ومعنى ذلك: نقد التراث وفق مناهج العصر الراهن ومعطياته، فهي تجاوز للتراث بمختلف مكوناته سواء أكان هذا التجاوز من خلال نبذه ابتداء، أو من خلال احتوائه وإدماجه فيها[5]. وهذا التعريف نظر للحداثة من زاوية علاقتها بالتراث.

وعرّفها الدكتور الحارث فخري تعريفا أكثر دقّة وشمولية، بأنّها: "محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة، يتجاوز الموروث، ويتحرّر من قيوده (ثوابته)؛ ليحقّق تقدّم الإنسان ورقيّه بعقله ومناهجه العصرية الغربيّة، لتطويع الكون لإرادته، واستخراج

---

(1) – أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ص 181.

(2) – ينظر: الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، ص 30.

(3) – ينظر: روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، ص 23.

(4) – التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ص 15، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 3.

(5) – ينظر: الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، ص 30.

مقدّراته لخدمته"[1].

الفرع الثالث – خصائص الحداثة.

من التعريفات السابقة –وغيرها ممّا لم أذكره– نلحظ أنّ للحداثة خصائص حرص كلّ تعريف على إظهارها، وهي[2]:

1–تقديس العقل واعتباره المصدر الأول للمعرفة.

2– محاولة تقديم نموذج لخروج الأمة العربية من مأزقها وتخلّفها يتأسس على نبذ التراث جملة أو تدريجيا، أو باعتماد النموذج الغربي جملة أو انتقاء.

3– الانبهار بالحضارة الغربية ومنتجات من أفكار ومناهج.

4– النظر إلى الموروث الحضاري على أنّه سبب تخلّف الأمة وتأخرها.

5– النظر إلى علاقة الإنسان بالطبيعة والكون على أنها علاقة صراع وبحث عن السيطرة والسيادة، خلافا للنظرة الإسلامية القائمة على التعايش والاستخلاف.

6– الإنسان هو الغاية، والحياة الدنيا هي المنتهى، ولا سعادة للإنسان الا في الحياة الدنيا، ومادية القيم والمعايير.

الفرع الرابع – تعريف الحداثيّ.

تأسيسا على ما توصّلنا إليه من تعريف الحداثة، فإنّ الحداثيّ هو الشخص الذي يأخذ بهذا النموذج، أو يعمل على تطبيقه في الواقع المعاش، فهو المفكِّر الذي يعمل على تطبيق مفهوم الحداثة في فكره ومناهجه ودراساته التاريخية والمعاصرة.

والحداثي صاحب أيديولوجيا تقوم على قراءة الواقع والنصوص وفق معطيات مسبقة تعتمد على أولية العقل والشك والتفكيك... ويتعاطى مع الحداثة على أنّها نهايات معرفية توزن بها الحقائق، بينما يتعاطى مع مع النصوص على أنّها معطيات قابلة

(1) – المصدر نفسه، ص 33.

(2) – ينظر: المصدر نفسه، ص 33، بتصرف بسيط.

للنقد والتحوير[1].

المطلب الثاني ـ تعريف مشكل الحديث.

الفرع الأول – مشكل الحديث في اللغة: قال ابن فارس: "الشّين، والكاف، واللّام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شَكْلُ هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال: أمرٌ مشكِلٌ، كما يقال: أمرٌ مشتبِه، أي: هذا شابه هذا، وهذا دخلَ في شَكْلِ هذا[2].

وقال الفيروز آبادي: "الشَّكْلُ: الشَّبَه، والمِثْلُ...وأشكلَ الأمرُ التبسَ[3]. والأشكلُ ما فيه حمرةٌ، وبياضٌ مختلطٌ[4]. وقال ابن منظور: "...ومنه قيل للأمر المشتبه مشكِلٌ، وأشكلَ عليَّ الأمرُ، إذا اختلطَ "[5].

وعليه، فالمشكِل هو: ما خَفيَ معناه، والتبس، واختلطَ.

الفرع الثاني – مشكل الحديث في الاصطلاح: لم يتعرّض المحدِّثون القدامى لضبط مصطلح "مشكل الحديث"، لكنّ مؤلّفاتهم في مشكِل الحديث، لم تخل من إشارات يمكن أن يُفهم منها رؤيتهم لمفهوم هذا العلم، ومن ذلك: ما ذكره أبو جعفر الطّحّاوي (321هـ)، في مقدمة كتابه: "شرح مشكل الآثار"، حيث قال: "... وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء ممّا يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأمّلها، وتبيان ما قدرتُ عليه من مشكلِها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها...»[6].

---

(1) – ينظر: الحداثة وموقفها من السنة، الحارث فخري، ص 34-35، وبتصرف بسيط.

(2) – معجم مقاييس اللغة: مادة شكل، 204/3.

(3) – القاموس المحيط، ص1019، وينظر لسان العرب لابن منظور، (شكل)، 357/11.

(4) – القاموس المحيط، ص1019.

(5) – لسان العرب لابن منظور، (شكل)، 357/11.

(6) – شرح مشكل الآثار، 6/1.

ومنه –أيضا– ما جاء في كلام أبي بكر محمّد بن الحسن بن فورك (406ه) في مقدمة كتابه: "مشكل الحديث وبيانه"، حيث قال: «أمّا بعد فقد وُفِّقتُ –أسعدكم الله...– إلى إملاء كتاب نذكرُ فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، ممّا يُوهم ظاهرُه التشبيه، ممَّا يتسلّق به الملحدون على الطعن في الدِّين، وخصّوا بتقبيح ذلك: الطائفة التي هي الظاهرة بالحقّ لسانا وبيانا، وقهرا وعلوًّا وإمكانا، الطَّاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل، وشوائب البدع، والأهواء الفاسدة؛ وهي المعروفة بأنَّها أصحاب الحديث...»[1].

وفي ضوء هذين النصين، يمكن ضبط "مشكل الحديث" بأنَّه:

-أحاديث مروية عن رسول ﷺ.

-أنّها مقبولة صالحة للاحتجاج.

-أنّها تضمّنت أشياء مشكِلة، أو مستحيلة، كأن تكون مخالفة للقواعد، موهمة للتشبيه مثلا.

-أنّها وسيلة الملحدين للطّعن في السنّة ونقلتها.

وأمّا المعاصرون، فقد اجتهدوا في تعريف "مشكِل الحديث"، فجاءت تعريفاتهم على النحو الآتي:

عرّفه نافذ حسين حمَّاد بأنّه: "أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معانيَ مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[2].

وجعل الدكتور نور الدين عتر –رحمه الله– مدار المشكل على التعارض، فعرّفه بأنَّه: «ما تعارضَ ظاهرُه مع القواعدِ، فأوهمَ معنى باطلا، أو تعارضَ مع نصٍّ شرعيٍّ

(1) – مشكل الحديث وبيانه، ص37.

(2) – مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، نافذ حسين حماد، ص31، وقد استفاد هذا التعريف من كلام الطحاوي في مشكل الآثار.

آخر»[1]، وغير بعيد عنه تعريف فتح الدين محمّد أبي الفتح البيانوني، حيث عرّفه بأنّه: «الأحاديث المقبولة التي توهم التعارض مع غيرها من الأدلَّة، والقواعد الشرعيّة، أو الحقائق العلميّة، والتاريخيّة»[2].

وحاول الدكتور محمّد بن أبي شهبة ضبط تعريفه من خلال بيان أسباب الحديث النبويّ، فقال: «... وأما مشكل الحديث، فهو أعمُّ من ذلك، فقد يكون سببه وجود تعارض بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه كون الحديث مشكلا في معناه لمخالفته في الظاهر للقرآن مثلا، أو لاستحالة معناه، أو لمخالفته لحقيقة من الحقائق المتعلقة بالأمور الكونية التي كشفت عنها العلوم الحديثة، كعلم الفلك، والطبّ، وعلم الطبيعة...»[3].

المبحث الثاني: أسباب استشكال الحديث عند الحداثيين.

ويمكن ردّها إلى مجموعتين من الأسباب، هي:

المطلب الأول – أسباب ترجع إلى طبيعة النصّ الحديثيّ:

ويمكن اختصارها في ثلاثة فروع، هي:

الفرع الأول– الدّلالة الظنية لأغلب النصوص الحديثية.

قسّم الأصوليون دلالات النصوص الحديثيّة على معانيها إلى: نصوص قطعيّة واضحة الدلالة على المعاني التي سيقت لها، بحيث يتعيّن المعنى المراد منها، ولا يمكن أن يفهم غيره، قال عبد الوهاب خلاف: "...فالنصُّ القطعي الدلالة هو: ما دلَّ على معنى متعين فهمه منه، ولا يحتمل تأويلا ولا مجال لفهم معنى غيره منه"[4].

(1) – منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر، ص337.
(2) – مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، ص26.
(3) – الوسيط في علم الحديث ومصطلحه، ص442-443.
(4) – علم أصول الفقه، ص35.

ومن النصوص ما هو ظنيّ الدلالة، تختلف الأنظار في تعيين المراد منه، وقد عرّفه بأنّه: "ما دلَّ على معنى، ولكن يحتمل أن يؤول ويصرف هذا المعنى، ويراد منه معنى غيره"[1].

ومعلوم -عند الأصوليين- أنّه لا مجال للاجتهاد وللاختلاف فيما كان قطعيَّ الثبوت والدّلالة من النصوص، وأمَّا ما كان ظنيهما فيسوغ فيه الاجتهاد، قال عبد الوهاب خلاف: "فإن كانت الواقعة التي يراد معرفة حكمها قد دل على الحكم الشرعي فيها دليل صريح قطعي الورود والدلالة فلا مجال للاجتهاد فيها... أما إذا كانت الواقعة التي يراد معرفة حكمها قد ورد فيها نص ظني الورود والدلالة أو أحدهما ظني فقط ففيهما للاجتهاد مجال"[2].

وأكثر النصوص الحديثية ظنية الورود والدلالة؛ لذلك تختلف الأنظار في تحديد المراد منها، وقد ينحرف الناظر في الحديث بفهمه إلى معنى خطأ غير مراد، فيتوهّم معارضته لأدلة الشرع وقواعده، فيكون الإشكال في ذهن القارئ لا في حقيقة الأمر والواقع، ولو أنّه حمله على معناه الصحيح، لزال التعارض، وانتفى التصادم، وهذا واقع كثير من حالات استشكال النصوص الحديثية[3].

مثال: روى البخاري في "باب مباشرة الحائض" حديث عائشة -رضي الله عنها-، قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضا، فأراد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن يباشرها "أمرها أن تتَّزر في فور حيضتها، ثم يباشرها، قالت: وأيكم يملك إربه، كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يملك إربه"[4].

ففي هذا الحديث صرّحت عائشة -رضي الله عنها- بأنّ النبيّ صلى الله عليه

---

(1) – علم أصول الفقه، ص35.

(2) – علم أصول الفقه، ص216-217.

(3) – ينظر: مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، فتح الدين البيانوني، ص47.

(4) – أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الغسل، رقم 302، 67/1، عن إسماعيل بن خليل، عن علي بن مسهر، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عنها.

وسلم- كان يباشر زوجاته وهنّ حيضا، حيث جاء في حديثها: "أمرها أن تتَّزر في فور حيضتها، ثم يباشرها"، ودلالة "المباشرة" في الحديث على معناها ظنيّة؛ حيث يمكن أن يفهم منها مجرّد الاتصال والملامسة بالبشَرَة بين الرجل والمرأة، كما يفهم منها الجماع، والمعوّل في تعيين معناها على السياق، وهذا التباين في دلالتها اللغوية هو ما قرّرته كتب اللغة ومعاجمها؛ حيث قال ابن فارس: "...فالبشَرَة ظاهر جلد الإنسان، ومنه باشر الرجل امرأته، وذلك إفضاؤه ببشرته إلى بشرتها"[1].

بينما ذكر ابن منظور المعنيين جميعا، حيث قال: "باشر الرجل امرأته مباشرة وبشارا، كان معها في ثوب واحد، فوليت بشرته بشرتها، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [سورة البقرة: 187]، معنى المباشرة: الجماع...

ومباشرة المرأة: ملامستها... وفي الحديث: "أنَّه كان يقبِّلُ ويباشرُ، وهو صائمٌ"[2]؛ أراد بالمباشرة: الملامسة، وأصله من لمس بشَرَةُ الرّجل بشرةَ المرأةِ، وقد يرد بمعنى الوطء في الفرج وخارجا منه"[3].

لأجل هذا، التبس معنى "المباشرة" في حديث عائشة على بعض المعاصرين، من أصحاب الفكر الحداثيّ، وفهموه على معنى "الجماع"، ممّا يجعله -في أذهانهم- متناقضا مع ما ورد في القرآن من تحريم إتيان المرأة الحائض، والإمر باعتزالها حتى تطهر وتتطهّر؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: 222]،

---

(1) – معجم مقاييس اللغة، (مادة: بشر)، 1/ 251.

(2) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب المباشرة للصائم، رقم 1927، 30/3، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة -رضي الله عنها-.

(3) – لسان العرب، 4/ 61.

ومعارضة هذا الحديث المخرّج في "صحيح البخاريّ" للقرآن دليلٌ -حسبهم- على وهائه وضعفه أوّلا، وعلى تهافت منهج البخاري في التصحيح ثانيا؛ بما يضفي على "صحيحه" صفة الشكّ والتناقض، ويخلع عنه وصف الصحّة والقبول اللتين تلقته بهما الأمّة، وممن توسّلوا بهذا الحديث للطعن في "صحيح البخاري": أحمد صبحي منصور، حيث قال: "هل كان النبيّ يباشر نساءه في المحيض؟ والإجابة التي ننتظرها منك عزيزي القارئ هي: أعوذ بالله...ونحن معك في هذا، ونعتذر عن إيراد هذا العنوان بهذا الشكل...ولكن لا نجد عنوانا آخر للموضوع.

والذي نؤمن به جميعا أنّ النبي كان صفوة خلق الله، ومن أرقّهم ذوقا، وأسماهم خلقا، ومن كلن على هذا المستوى لا ننتظر منه هذا، خصوصا وأن الله -تعالى- قال له: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: 222].

لم يقل رب العزة: (فاعتزلوهن) فقط، وإنما قال أيضا: (ولا تقربوهنّ) أي زيادة في التأكيد والتحذير. ونحن نؤمن بأن النبيّ طبّق هذه السنّة، فالسنة الحقيقية للنبيِّ هي في تطبيق القرآن، والله تعالى (يحب التوّابين ويحبُّ المتطهِّرين)، ونبي الله من أئمّة المتطهرين في كل عصر..

هذا ما نؤمن به عزيزي القارئ، ولكنك حين تقرا باب الحيض في البخاري تفاجأ بروايات غريبة تحت عنوان غريب، هو "باب مباشرة الحائض".

...فالبخاري هنا يسند تلك الروايات لأمهات المؤمنين، ليجعلهن شهودا على أنَّ النبيَّ كان يباشرهنّ وهنّ حائضات...وكم كنّا نودّ إغفال هذا المنعطف لولا حرصنا على تنزيه نبيّ الإسلام من هذا الافتراء الذي يسري سريان السمّ بين سطور البخاري. والذي يقف دليلا هائلا على تلك الفجوة بين القرآن والبخاري باعتباره أهمّ كتب

المصدر الثاني لمن يعتقد أنّ هناك مصادر أخرى مع القرآن"[1].

وممن استشكل هذا الحديث، ورآه معارضا للقرآن، الكاتبة المصرية بسنت رشاد، حيث قالت -تحت عنوان: شبق ممارسة الجنس مع الحائض-: "لقد وصل حدا بالبخاري -وهو ابن برزويه، المشهور بلقب (البخاري)، نسبة إلى إقليم بخارى في خراسان، وهي أشدُّ مناطق فارس تعصبا ضد العروبة والإسلام- أن روى أحاديث ملفقة عن الرسول تبين أن الرسول كان شخصية شبقة إلى الحد الذي يمارس الجنس مع زوجاته، وهن في الحيض، وقد منع القرآن ممارسة الجنس مع النساء أثناء المحيض. ويروي البخاري عن السيدة عائشة قولها: (كنت أغتسل أنا والنبي من إناء واحد كلانا جنب، وكام يأمرني فاتزر، فيباشرني، وأنا حائض)[2]..."[3]،

ثمّ تتساءل الكاتبة عن مستندها في دعوى تلفيق البخاريّ لهذه الأحاديث؟ وتجيب قائلة: "هذان الحديثان الملفقان تلفيقا طفوليا غبيا، يثيران من شدة تلفيقهما أسئلة كثيرة: كيف يقوم الرسول بممارسة الجنس مع أزواجه، وهن حائضات، ويعصي أمر الله الذي قال في الكتاب: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: 222].

وهل وصل الشبق الجنسي بالرسول الكريم حدّ ممارسة الجنس مع المرأة الحائض؟ فهذه إهانة جديدة من البخاري لشخصية الرسول الكريم"[4].

---

(1) – القرآن وكفى، ص31-32.

(2) – أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الغسل، باب مباشرة الحائض، رقم 299، 300، 67/1، عن قبيصة، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عنها.

(3) – الحبّ والجنس في حياة النبيّ، ص51-52.

(4) – الحب والجنس في حياة النبيّ، ص51-52.

وهذه الأوهام محلّها أذهان المستشكلين فحسب، وإلّا، فليس المقصود بـ"المباشرة" في الحديث الجماع، كما فهموه، فتوهّموه معارضا للقرآن، وما كان للنبيّ -صلى الله عليه وسلم- أن يعصي ربّه -سبحانه-، ويخالف أمرا صريحا في القرآن باعتزال الحيّض؛ وإنّما المقصود بالمباشرة في أحاديث زوجات النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- أنّ للرجل أن يستمتع بامرأته الحائض ما دون الجماع، وأمّا الجماع فحرام حتى تطهر المرأة وتتطهّر، وهذا المعنى جاء مفسّرا في حديث أنس -رضي الله عنه- أنَّ اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوهنّ في البيوت، فسأل أصحابُ النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [سورة البقرة: 222] إلى آخر الآية، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «اصنعوا كلَّ شيء إلا النكاح»[1].

وهكذا، إذا استبعدنا فرضية الدافع الأيديولوجي لهؤلاء، وأحسنّا الظنّ بهم، وهو ما تقتضيه الموضوعية اللازمة في البحث العلمي؛ فإنّ الدلالة الظنية لأحاديث مباشرة الرجل أهله في المحيض، أوقعتهم في فهم النص النبوي على خلاف حقيقته، فتوهموه معارضا للقرآن، وأشكل عليهم معناه.

الفرع الثاني – تنوّع الروايات الحديثية بين الاختصار والتقصّي.

الروايات الحديثية التي رُويت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- جاءت مختلفة من حيث سياقاتها، فبعضها ورد متقصّى، فجاءت مضامينه مفسّرة، لا تحتاج إلى بيان؛ وبعضها ورد مختصرا مفتقرا إلى البيان، وقد بيّن الإمام الشافعيّ ذلك، فقال: "ورسولُ الله عربيُّ اللسان والدار، فقد يقول القول عامًّا يريد به العام، وعاما يريد به

(1) – أخرجه مسلم في الجامع الصحيح، رقم 302، 246/1.

الخاص، كما وصفتُ لك في كتاب الله وسنن رسول الله قبل هذا.

ويُسأل عن الشيء فيجيب على قدر المسألة، ويؤدِّي عنه المخبر عنه الخبر متقصّى، والخبر مختصرا، والخبر فيأتي ببعض معناه دون بعض، ويحدِّث عنه الرجلُ الحديثَ قد أدرك جوابه، ولم يدرك المسألة فيدلّه على حقيقة الجواب، بمعرفته السّبب الذي يخرج عليه الجواب"[1].

وممّن نبّه إلى لزوم الوقوف على السياق المتقصّى، وعدم الاكتفاء بظاهر النصّ المختصر؛ لفهم الحديث: الإمام ابن خزيمة، حيث قال: "باب إباحة ترك الجماعة في السفر، والأمر بالصلاة في الرِّحال في الليلة المطيرة والباردة، بذكر خبرٍ مختصر غير متقصّى، لو حُمل الخبر على ظاهره، كان شهود الجماعة في الليلة المطيرة والباردة معصية، إذ النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- قد أمر بالصلاة في الرّحال"[2].

وكثير من استشكالات العقلانيين للحديث، سبّبها اقتصارهم في فهمه على السياق المختصر دون المتقصّى، ففهموا منه معنى مشكلا، وتوهموه معارضا لنصٍّ آخر، أو للعقل، أو والوقائع التاريخية، أو الحسّ...وهكذا.

ولو أنّهم تتبّعوا ألفاظ النصّ وطرقه، وقارنوا بين سياقاته المختلفة، لوقفوا على معناه الصحيح، الذي يستقرُّ في الأذهان، وتذعن له العقول، وقد نبّه على هذا المسلك شارح "صحيح البخاري": الحافظ ابن حجر، حيث قال: "...أنَّ بعض الرواة يختصرُ الحديث، وأنَّ المتعيَّن على من يتكلَّم على الأحاديث، أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحَّت الطرق، ويشرحها على أنَّه حديث واحد، فإنَّ الحديث أولى ما فسّر بالحديث"[3].

---

(1) – الرسالة، ص 213.

(2) – الصحيح، 3/78.

(3) – فتح الباري، 6/475.

وفي هذا السياق، نجد أحمد أمين يذكر حديثا في "صحيح البخاريّ"، بسياق مختصر غير متقصّى، ويزعم أنّ الحسّ والتاريخ يدلّان على ضعفه، وأنّ إيراده في الصحيح خطأ محض من البخاري، لأنّه -بحسبه- يقتصر في نقد المرويات على الرجال، حيث قال: "حتى نرى البخاريَّ نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه، يثبت أحاديث دلَّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنّها غير صحيحة، لاقتصاره على نقد الرجال، كحديث[1]: "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة"[2].

والحديث بهذا السياق المختصر، يوهم ظاهره أنّ الساعة تقوم بعد مائة سنة من قول النبيّ -صلى الله عليه وسلم- هذا الحديث، والواقع أثبت خلاف هذا الخبر، وهو ما يعني -حسب أحمد أمين وغيره ممن استشكلوا هذا النص- أنّ الحديث خطأ.

ويكفي لإثبات أنّ المعنى الظاهر المتبادر، الذي فهمه من استشكل هذا الحديث، ليس هو المعنى الذي أراده النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بالوقوف على السياق المتقصّى للحديث، وقد أخرجه البخاري مسلم، من حديث عبد الله بن عمر، قال: صلى بنا رسول الله -صلّى الله عليه وسلم- ذات ليلة، صلاة العشاء، في آخر حياته، فلمّا سلَّم قام فقال: «أرأيتكم ليلتكم هذه؟ فإنَّ على رأس مائة سنة منها لا يبقى ممَّن هو على ظهر الأرض أحدٌ»، قال ابن عمر: فوهلَ الناس في مقالة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- تلك، فيما يتحدثون من هذه الأحاديث، عن مائة سنة، وإنما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «لا يبقى ممّن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ»، يريد

---

(1) – رواه البخاري في "صحيحه"، كتاب العلم، باب السمر في العلم، رقم 116، 34/1، عن عبد الله بن عمر، قال: صلّى بنا النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- العشاء في آخر حياته، فلمّا سلَّم قام، فقال: «أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة سنة منها، لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد».

(2) – فجر الإسلام، ص 218.

بذلك أن ينخرم ذلك القرن[1].

ففي هذا السياق المفصّل، يأتي تفسير الصحابيّ ابن عمر راوي الحديث، ليتضح معنى الحديث، وأنّ المقصود به انخرام القرن، وموت كلّ من كان حيّا ساعة نطق النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بهذا الحديث، لا قيام الساعة، وبذلك يندفع توهّم معارضة الحديث للوقائع وللحسّ، بل، ويثبت معنى إعجازيا، وهو إخباره -صلى الله عليه وسلم- بقضية غيبية، لا سبيل إلى معرفتها إلا عن طريق الوحي. قال النووي: "هذه الأحاديث قد فسّر بعضُها بعضا، وفيها علم من أعلام النبوة، والمراد أنَّ كلَّ نفس منفوسة كانت تلك الليلة على الأرض لا تعيش بعدها أكثر من مائة سنة، سواء قلَّ أمرها قبل ذلك، أم لا، وليس فيه نفي عيش أحد يوجد بعد تلك الليلة فوق مائة سنة"[2].

وقال ابن حجر: "وقد بين ابن عمر في هذا الحديث مراد النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، وأنَّ مراده أنّ عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك، ينخرم ذلك القرن، فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة، وكذلك وقع بالاستقراء؛ فكان آخر من ضبط أمره، ممّن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا، وغاية ما قيل فيه: إنه بقي إلى سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي -صلى الله عليه وسلم-، والله أعلم"[3].

المطلب الثاني – أسباب ترجع إلى طبيعة قارئ النصّ الحديثيّ.

لا شكّ أنّه بقدر ما يكون مع القارئ من وسائل الفهم الصحيح، ومن العلوم التي لابدّ منها لفهم الحديث، بقدر ما يسهل عليه إدراك معاني النصوص، فلا يشكل عليه

(1) – أخرجه البخاري في "صحيحه"، رقم 601، 123/1، ومسلم في "صحيحه"، رقم 2537، 1965/4.
(2) – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 90/16.
(3) – فتح الباري، 75/2، وينظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، لمصطفى السباعي، ص310.

منها إلا النادر القليل؛ ولذلك اشترطوا فيمن يتصدّى لتفسير الحديث المشكل جملة من العلوم، قال ابن الصلاح: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، الغواصّون على المعاني الدقيقة"[1].

وقال النووي: "وإنّما يقوم بذلك غالبا الائمّة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون المتمكنون في ذلك، الغائصون على المعاني الدقيقة، الرَّائضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة لم يشكل عليه شيءٌ من ذلك الا النادر في بعض الأحيان"[2].

وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاما في هذا العلم، فقد نقل عنه ابن الصلاح أنه قال: "لا أعرف أنه روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده، فليأتني به لأؤلف بينهما"[3].

وقد يكون الناظر في الحديث غير مستكمل لأهلية النظر الصحيح في النصوص، فيفهمها على غير معانيها الصحيحة، ويتوهّمها معارضة لأحاديث أخرى، أو للقرآن، أو للعقل، أو للتاريخ... وغير ذلك، وهو ما سأبينه فيما يأتي:

الفرع الأول – توهّم معارضة الحديث للقرآن:

قد يسيء القارئ فهم الحديث، فيتعارض في ذهنه مع القرآن، ويكون ذلك سببا لاستشكاله، وكثير من الحداثيين والعقلانيين ردّوا أحاديث كثيرة -منها ما هو مخرّج في الصحاح- لهذا السبب، واستشهد بعضهم بذلك على فساد منهج المحدثين في النقد، لاعتمادهم -حسبهم- على نقد الاسناد دون نقد المتن وعرضه على العقل.

روى البخاري في: "باب المباشرة للصائم"، حديث عائشة -رضي الله عنها-:

---

(1) – علوم الحديث، ص 284.

(2) – المنهاج، 35/1.

(3) – المصدر السابق، ص285.

"كان النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- يقبِّلُ ويباشرُ وهو صائمٌ، وكان أملككم لإربه"[1].

هذا الحديث استشكله عدنان الرفاعيّ؛ لأنّ فيه إباحة مباشرة الرجل أهله، وتقبيلها في نهار رمضان، وذلك -حسبه- معارض لما جاء في القرآن الكريم، الذي جاء فيه النهي عن مباشرتهنّ حال الصيام، حيث قال تعالى:﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَـٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَـٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة: 187]

فهذه الآية -حسب عدنان الرفاعي- دلّت بمفهومها على منع مباشرة النساء، ومنع تقبيلهنّ في نهار الصيام، حيث قال: "أليست الكلمتان (لى لي) تبيّنان لنا أنّ ما أحلّه الله تعالى من رفث ومباشرة وتقبيل وغير ذلك، هو في ليلة الصيام فقط، أي بعد دخول الليل، وقبل أن يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر؟...أليست العبارة القرآنية (فَٱلْـَٰٔنَ بَـٰشِرُوهُنَّ) تبيح المباشرة أثناء ليلة الصيام فقط، شأنها شأن الأكل والشرب...وبالتالي ألا تحمل هذه الآية الكريمة حكما واضحا جليا، بأن الله تعالى حرّم ذلك في نهار الصوم"[2].

---

(1) – أخرجه البخاري في صحيحه، رقم 1927، 30/3، عن سليمان بن حرب، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عنها.

(2) – محطات في سبيل الحكمة، ص360.

والملاحظ، أنّ عدنان أخطأ فهم لفظة "يباشر" التي في حديث عائشة، ولفظتي "الرّفث"، و"باشروهنّ" اللّتين وردتا في آية البقرة، وهو ما جعله يفهم الحديث والآية على نحو جعلهما متعارضتين في ذهنه.

ولو فهم أنّ "المباشرة" الواردة في الحديث، هي غير المباشرة الواردة في الآية، فمعناها في الحديث: أصلُ المباشرة، وهي التقاء البشَرتين من غير جماع[1]؛ بينما معناها ومعنى الرفث في الآية: الجماع.

قال ابن كثير: "يعني بالرّفث مجامعة النساء"[2]، وقال في معنى: "باشروهنّ": جامعوهنّ[3].

والذي يقوّي هذا الفهم سبب نزول الآية، فقد روى ابنُ كثير: "عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: قام عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه-، فقال يا رسول الله، إنّي أردت أهلي البارحة على ما يريد الرجل أهله، فقالت: إنها قد نامت، فظننتها تعتلُّ، فواقعتها، فنزل في عمر: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾، وهكذا رواه شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن ابن أبي ليلى، به[4].

وقد أجاب ابن حجر عن هذا الاستشكال بقوله: "...والجواب عن ذلك: أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- هو المبيّن عن الله تعالى، وقد أباح المباشرة نهارا؛ فدلَّ على أنَّ المراد بالمباشرة في الآية الجماع، لا ما دونه من قبلة ونحوها، والله أعلم"[5].

---

(1) – قال ابن حجر: "وأصل المباشرة التقاء البشَرتين، ويستعمل في الجماع أولج أو لم يولج". فتح الباري، لابن حجر، 149/4.

(2) – تفسير القرآن العظيم، 511/1.

(3) – المصدر نفسه، 511/1.

(4) – نفسه، 511/1-512، وقال ابن كثير: "وهذا **إسناد جيّد**، وابن أبي ليلى يختلف في سماعه من عمر، ولكن رُوي من وجه آخر، عن ابن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، أنّ عمر فعل مثل هذا". ينظر: مسند الفاروق، 566/2.

(5) – فتح الباري، 150/4.

وعليه، فلا تعارض بين الآية وحديث عائشة -رضي الله عنها-، وبه يجاب على تساؤل عدنان: "ألا تخالف الروايات صريح كتاب الله تعالى، وفي الوقت ذاته تسيئ للإسلام، ولشخص النبي صلى الله عليه وسلم، وتعطي أحكاما ينقضها كتاب الله تعالى جملة وتفصيلا؟"[1].

الفرع الثاني – توهّم معارضة الحديث للحديث: وقد يكون سبب استشكال الحديث، هو توهّم تعارض الروايات الحديثية فيما بينها، ممّا يعني أنّها متناقضة وغير صحيحة، وبرّر أصحاب الاتجاه الحداثي والعقلاني بهذا التعارض ردّهم لكثير من الأحاديث الصحيحة، بل وتحاملهم على منهج المحدثين في النقد الحديثي.

ومن أمثلة ذلك: أنّ البخاري روى في "باب النهي عن التنفس في الإناء" حديث أبي قتادة، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا شرب أحدكم فلا يتنفّس في الإناء، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه، وإذا تمسّح أحدكم فلا يتمسّح بيمينه»[2].

وروى في الباب الذي يليه، وهو: "باب الشرب بنفسين أو ثلاثة"، حديث ثمامة بن عبد الله، قال: كان أنس، يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثا، وزعم «أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يتنفس ثلاثا»[3].

والملاحظ على الحديثين أنّهما متعارضان ظاهرا، وهذا ما سجّله بعض الحداثيين؛ وشنّع لأجل ذلك على البخاري روايته للأحاديث المتناقضة، ومن هؤلاء: عدنان إبراهيم الرفاعي، حيث استشكل هذين الحديثين، في موضوع التنفس في الماء، ورآهما

---

(1) – محطات في سبيل الحكمة، ص361.

(2) – أخرجه البخاري في صحيحه، رقم 5630، 112/7، عن أبي نعيم، عن شيبان، عن يحيى، عن عبد الله بن أبي قتادة، عنه.

(3) -أخرجه البخاري في صحيحه، رقم 5631، 112/7، عن أبي عاصم، وأبي نعيم، عن عزرة بن ثابت، عنه.

متعارضين فيما بينهما، ورأى أنّ تأويلات الشرّاح ومحاولاتهم التوفيق بين الحديثين متكلفة وغير مجدية، فهي لا تشفي الغليل، ومن يحترم عقله لا يستطيع قبولها.

وعليه، فالبخاري -حسبه- يروي المتهاتر من الحديث في الموضوع الواحد، وذلك دليل على تهافت أحاديثه، وسقوط منهجه في نقد المرويات، فقد قال: "تعارضٌ واضحٌ وصريحٌ بين هذين الحديثين...فالأمر المحمول في الحديث الأول (إذا شرب فلا يتنفّس) يتعارض تعارضا تامّا مع العبارة في الحديث الثاني (كان النبيُّ يتنفّس في الإناء مرّتين...)[1].

ثمّ يحملُ عدنان إبراهيم على مناهج الأئمة، وقواعدهم في دفع التعارض الظاهريّ من الحديث، ويعتبر تأويلاتهم للتوفيق بين المختلف لا طائل من ورائها؛ ولا تسعفها قواعد اللغة العربية، بل، تردُّها، ويردّها العقل والمنطق؛ حيث قال: "وكلّ محاولات التوفيق بين هذين الأمرين المتناقضين لا تجد لها طريقا عند من يحترم عقله، ويدرك قواعد اللغة العربية...فمهما أوّلوا معنى التنفس في الإناء، فإنّ الحديث الثاني يحمل النقيض لذلك، لأنّ عباراته تحمل ذات الصياغة، وبالتالي فكلّ تأويل لمعنى التنفس يؤتى به من الجيوب، لابدّ أن ينسحب على الحديثين، وبالتالي لا يزول التناقض..."[2].

وما استشكله عدنان إبراهيم، أجاب عنه العلماء، اعتمادا على قواعد اللغة ومدلولاتها، حتى إنّ البخاريّ، الذي استهدفه عدنان، وشكّك في منهجه النقدي الذي بنى عليه "صحيحه"، لم يحتج لأكثر من الترجمة، لإزالة التعارض بين هذين الحديثين؛ حيث ترجم على الحديث الثاني، حديث أنس بن مالك، بقوله: "باب الشرب بنفسين أو ثلاثة"، حاملا النفس في الحديث الثاني على الشرب، فالمنهيّ عنه في

(1) – محطات في سبيل الحكمة، ص554.

(2) – محطات في سبيل الحكمة، ص554-555.

الحديث الأول حديث أبي قتادة، هو التنفس في الإناء أثناء الشرب، وأمّا التنفس في حديث أنس، فهو الشرب ذاته، أي أنّه كان يشرب، ثم يبين الإناء عن فمه، فيتنفس خارج الإناء، يفعل ذلك مرتين أو ثلاثا.

وعليه، فالحديثان لا يتواردان على قضية واحدة؛ لذلك لا تعارض بينهما.

قال ابن حجر: "كذا ترجم -أي البخاري-، مع أنَّ لفظ الحديث الذي أورده في الباب: (كان يتنفّس)، فكأنّه أراد أن يجمع بين حديث الباب، والذي قبله؛ لأنَّ ظاهرهما التعارض، إذ الأوّل صريح في النهي عن التنفس في الإناء، والثاني يثبت التنفّس، فحملهما على حالتين، فحالة النهي على التنفس داخل الإناء، وحالة الفعل على من تنفّس خارجه، فالأوّل على ظاهره من النهي، والثاني تقديره: كان يتنفّس في حالة الشرب من الإناء".

قال ابن المنير: أورد ابن بطّال سؤال التعارض بين الحديثين، وأجاب بالجمع بينهما، فأطنب. ولقد أغنى البخاريُّ عن ذلك بمجرّد لفظ الترجمة، فجعل الإناء في الأوّل ظرفا للتنفّس، والنهي عنه لاستقذاره، وقال في الثاني الشرب بنفسين، فجعل النفس: الشرب، أي لا يقتصر على نفس واحد، بل يفصل بين الشربين بنفسين، أو ثلاثة خارج الإناء، فعرف بذلك انتفاء التعارض"[1].

وهذا المسلك الذي اعتمده البخاري في الجمع بين الحديثين المختلفين، ليس من جيبه -على حدّ تعبير عدنان-، وإنّما تحتمله اللغة وتشهد لصحته، وهو ما أيّده ابن الجوزي، وابن الأثير، وكلاهما من المختصين في علوم اللغة وغريب الحديث، حيث قال ابن الجوزي: "وَنَهَى عَن التنفّس فِي الْإِنَاء، وفِي حَدِيث كَانَ يتنفس فِي الْإِنَاء، أَي فِي شُربه من الْإِنَاء، لَا أَن التنفس فِي الْإِنَاء"[2].

([1]) – فتح الباري، 10/93.

([2]) – غريب الحديث، 2/425.

وقال ابن الأثير: "وفيه: «أنه نهى عن التنفس في الإناء»، وفي حديث آخر «أنه كان يتنفس في الإناء ثلاثا» يعني في الشرب. الحديثان صحيحان، وهما باختلاف تقديرين: أحدهما أن يشرب، وهو يتنفس في الإناء، من غير أن يبينه عن فيه، وهو مكروه. والآخر أن يشرب من الإناء بثلاثة أنفاس، يفصل فيها فاه عن الإناء. يقال: أكرع في الإناء نفسا أو نفسين، أي جرعة أو جرعتين"[1].

وهكذا يدفع التعارض بين الحديثين، بحمل كل منهما على حالة تختلف عن الأخرى، كما فعل البخاري وغيره، ولا يكون مجرّد الاختلاف بين ظواهر النصوص قادحا في صحة المرويات، ولا قادحا في قواعد الأئمة ومسالكهم في مختلف الحديث، وفي هذا الردّ على دعوى عدنان وأمثاله ممّن جعلوا مجرد الاختلاف الظاهري بين الروايات تكأة للطعن فيها، وفي المنهج النقدي عند المحدثين، بل، وفي قواعد علمي المشكل والمختلف، حيث قال: "ألا نرى في الإصرار على صحة جميع هذه المرويات في الوقت ذاته... الا نرى حقيقة ما ذهبنا إليه من أنّ ما يسمى بعلم تأويل مختلف الحديث هو صناعة بشرية مبنية على تغييب العقل والمنطق، ومبنية على اعتبار جميع المرويات صحيحة، مهما بلغت درجة التناقض بينها، ومهما بلغت درجة مخالفتها لكتاب الله تعالى، ولثوابت العلم، والمنطق..."[2].

وفي موضع آخر، يقول: "ما رأينا من روايات متناقضة فيما بينها من جهة، ومناقضة لكتاب الله تعالى، ولثوابت العقل والمنطق من جهة أخرى، وما رأينا من تأويلات مأ أنزل الله تعالى بها من سلطان...كلُّ ذلك يجعل من هذه الروايات وتأويلها معاول هدم في أيّ بناء يمكن بناؤه من مادة تلك الروايات..."[3].

---

(1) – النهاية في غريب الحديث والأثر، (نفس)، 5/94.
(2) – محطات في سبيل الحكمة، ص 490.
(3) – نفسه، ص 473.

المطلب الثالث – أسباب ترجع إلى منهج التعامل مع النصّ الحديثيّ.

وضع الأئمة المحدثون قواعد واضحة لمن يتصدى لدفع الإشكالات عن الأحاديث، فبينوا مسالك الجمع، والتوفيق بين النصوص الحديثية المتعارضة، وبينوا مسلك النسخ، وكيفية إعماله، وشروطه وضوابطه، كما تكلموا عن الترجيح بين الأحاديث، واستقصوا المرجّحات...

وكل هذه القواعد نُصّ عليها في المؤلفات التي عنيت بعلمي: "مختلف الحديث"، و"مشكل الحديث"، وعند مخالفة هذه القواعد، والانحراف عن ذلك المنهج، يفهم القارئ السنة على خلاف حقيقتها، وتكون محصلة فهمه للحديث نتائج غير صحيحة، لهذا اشترطوا فيمن يتصدى لهذا العلم شروطا ومؤهلات، فقد قال النووي: "وانما يقوم بذلك غالبا الائمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون المتمكنون في ذلك الغائصون على المعاني الدقيقة الرائضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصفة، لم يشكل عليه شيء من ذلك الا النادر في بعض الأحيان"[1].

وآفة الحداثيين في التعامل مع نصوص السنة –وخصوصا المشكلة منها–، إنما جاءت من غفلتهم عن منهج المحدثين والفقهاء في دفع التعارض بين الأدلة؛ واستلهام أعيان هذا الخطاب لمناهج القراءة الغربيّة، التي هي بعيدة عن نطاق التداول الإسلامي، وتوظيفهم لهذه المناهج في ميادين ليست مخصصة لها أصلا، حيث يتم إخضاع الأحاديث –المشكلة– لطرائق الاستنباط الغربية المختلفة –جوهريا– عن سنن القراءة الإسلامية؛ ابتداء بـ"التاريخانية"، مرورا بـ"البنيوية"، وإنهاء بـ"التفكيكيّة"، التي تدمّر النصّ وتلغيه تماما، وتفرغه من محتواه المعرفيّ، وتجرّده من قداسته وسلطانه"[2].

---

(1) –المنهاج، 35/1.

(2) – الاتجاهات العقلية المعاصرة في دراسة مشكل الحديث النبوي –تحليلا ونقدا–، محمد رمضاني، ص235.

ويظهر انحراف الحداثيين عن منهج الأئمة في التعامل مع نصوص المشكل فيما يأتي:

الفرع الأول – الجهل بعدم ثبوت الحديث: من المقرّر في علمي مشكل الحديث ومختلفه، أنّ المعتبر في ذلك هو الحديث المقبول، وأمّا الضعيف فليس بشيء، ولا يعتدّ بمعارضته واختلافه، ويستفاد هذا الشرط من كلام أئمة هذا الميدان، قال الطحاوي: "الاختلاف في مثل هذا، إنما يكون بعد تكافؤ الأسانيد فيه، وثبوت الروايات له، فأمَّا إذا كان بخلاف ذلك، فلا يكون كما ذكرت..."[1].

وقال ابن خزيمة: "لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده، فليأتني به لأؤلف بينهما"[2].

ومن أخطاء أصحاب الفكر الحداثي الغفلة عن هذا الشرط، والاعتداد بأيّ تعارض بين النصوص الحديثية، ولو كان بعضها ضعيفا، لا يعتدّ به، ومن أمثلة ذلك:

استشكال عدنان الرفاعيّ لحديث ابن عباس –رضي الله عنهما–، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "من أتى بهيمة، فاقتلوه واقتلوها معهم"[3].

فقد أورد عدنان روايات هذا الحديث، ثمّ ساق بعدها تعليقات الشراح، ومحاولاتهم استكناه الحكمة من الأمر بقتل البهيمة، متهكما بهم؛ حيث قال: "أرى أنه لا حاجة للتعليق على هكذا رواية تنسب للنبيّ –صلى الله عليه وسلم–، أنّه قال: "من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه، واقتلوا البهيمة...ولكن...كيف لنا أن نفهم العبارات التالية في شرح هذه الروايات، والتي يبرّرون بها قتل البهيمة التي وقع عليها

(1) – شرح مشكل الآثار، 388/3.

(2) – علوم الحديث، لابن الصلاح، ص285.

(3) –أخرجه أبو داود في السنن، رقم 4464، 512/6، والترمذي في السنن، رقم 1455، 56/4، من طريق عن عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عنه.

الإنسان: (حكمة قتلها خوف أن تأتي بصورة قبيحة، يشبه بعضها الآدمي وبعضها البهيمة)[1]، (لئلا يتولد منها حيوان على صورة إنسان)[2].

اترك التعليق على الرواية وشرحها لكلّ إنسان يحترم عقله معتقدا أنّ منهج الله تعالى لا يختلف مع النواميس الكونية الت خلقها الله تعالى"[3].

والمتأمل في هذا النصّ، يجد عدنان يستشكل هذه الروايات؛ لأنّها في تصوّره تتعارض مع النواميس الكونيّة التي خلقها الله، إذ كيف يمكن تصوّر إنجاب بهيمة لحيوان على صورة إنسان؟ وهو بهذا لا يستشكل الحديث، وإنّما يستشكل كلام الشراح في الكشف عن حكمة الأمر بقتل البهيمة، على فرض صحة الحديث.

والكاتب لم يعر كلام النقاد في تعليل هذه الرواية، والحكم عليها بالضعف أدنى اهتمام، فقد نقل كلام أبي داود في توهين هذه الرواية، وكلام الترمذي ولم يعلّق عليهما، وكان يكفيه أن يتأمل كلام أبي داود، حيث ضعّف الحديث، بقوله: "ليس هذا بالقوي...وقال: حديث عاصم[4] يضعّف حديث عمرو بن أبي عمرو"[5].

فالحديث ضعيف عند أبي داود، وروايته المرفوعة أعلتها رواية عاصم الموقوفة؛ كما أعله الترمذي بقوله: "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-"[6].

وهكذا، فإنّ عدنان كان بإمكانه أن يريح نفسه، ويريح القراء من نقل أقوال بعض

---

(1) – حاشية السندي على سنن ابن ماجة، 119/2.

(2) –تحفة الأحوذي للمباركفوري، 16/5.

(3) – محطات في سبيل الحكمة، ص502.

(4) – هو ما رواه أبو داود بسنده، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس، قال: "ليس على الذي يأتي البهيمة حدٌّ"، السنن، رقم 4465، 514/6.

(5) سنن أبي داود، 514/6.

(6) – سنن الترمذي، 56/4.

الشراح في مدلول الحديث، ثم استشكالها واعتبارها معارضة للنواميس التي خلقها الله تعالى.

الفرع الثاني – الجهل بسبب ورود الحديث.

إنّ معرفة سبب ورود الحديث، أو القصّة التي بسببها قال النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- الحديث معينٌ جدًّا على فهم الحديث فهما صحيحا، وتوقّف الفهم الصحيح للحديث على معرفة سببه، كتوقف فهم وتفسيرها على معرفة سبب نزولها، وقد قيل في ذلك: "بيان سبب النزول طريق قويٌّ في فهم معاني القرآن"[1]، و"معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب"[2].

وتعرف ملابسات الحديث، والظروف التي قيل فيها بتتبع رواياته المختلفة، فربما وقف الباحث على كلمة تقرّب فهم الحديث، أو تدفع عنه إشكالا، أو تقرّب فهمه وتيسر استنباط الفقه منه؛ ولهذا دعا الأئمة إلى كَتْب طرق الحديث المختلفة، لتكون نصب عيني المتلقي، فيفيد منها جميعا، بما يجعله يفهم الحديث على وجهه الصحيح، قال أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسِّر بعضُه بعضا"[3]، وقال يحيى بن معين: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجها ما عقلناه"[4]، وقال علي بن المديني، قال: «الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه»[5].

وفي ذات السياق، ينوّه ابن حجر بمسلك جمع طرق الحديث، للوقوف على ما يفسّر به الحديث في طريق أو حديث آخر، فيقول: "...وأنَّ المتعيّن على من يتكلمُ على

(1) – الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، 108/1، نقلا عن ابن دقيق العيد.
(2) – نفسه، 108/1.
(3) – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، 212/2. المعارف
(4) – نفسه.
(5) – نفسه.

الأحاديث أن يجمع طرقها، ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحَّت الطرق، ويشرحها على أنَّه حديث واحد؛ فإنَّ الحديث أولى ما فسّر بالحديث"[1]، وقال في موضع آخر: "وأحسنُ ما فُسِّرَ به الحديثُ منَ الحديثِ"[2].

وقد أجمل ابن القيم فوائد معرفة سياق الحديث، وكونه المرقاة إلى فهمه الصحيح؛ حيث قال: "السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله؛ غلط في نظره، وغالط في مناظرته"[3].

وهكذا، فإهمال سياق الأحاديث، يوقع في فهم الحديث فهما مغلوطا، وهو ما يفضي إلى استشكاله، كما وقع لكثير من الحداثيين، ومن ذلك:

استشكال أحمد صبحي منصور لجملة من أحاديث البخاريّ، زاعما أنّها تعارض القرآن الكريم، لأنّها تخبر بموعد قيام الساعة، وأنّه بعد مائة عام من نطق النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بهذه الأحاديث، ولأنّ موعد الساعة من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولأنها لم تقم لحدّ الآن، فقد اتهم البخاريّ الكاتب البخاريّ بالكذب، وبدسّ الأحاديث المكذوبة عن النبيِّ -صلى الله عليه وسلم-، ليحمل الناس على تكذيبه، حيث قال: "...على أنَّ البخاري قد نسب أحاديث عن موعد قيام الساعة، وهي مع مخالفتها لصريح القرآن الذي ينفي عن النبيّ علم الغيب، فإنَّ هذه الأحاديث المنسوبة للنبيّ أراد بها البخاري أن يجعل القارئ يتهم النبيَّ بالكذب.. كيف ذلك؟.

اقرأ في أحاديث البخاريّ هذه الأقاويل عن موعد قيام الساعة "صلى بنا النبُّي العشاء في آخر حياته فلما سلّم قام فقال: أرأيتكم ليلتكم هذه فإنَّ رأس مائة سنة منها

---

(1) – فتح الباري، 475/6.
(2) – نفسه، 317/11.
(3) – نفسه، 475/6.

لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد"[1]، وفى رواية أخرى: "لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة"[2]، فالبخاري يسند للنبيِّ قوله بأن القيامة ستقوم بعد مائة عام، وحين كتب البخاري تلك الأحاديث كان قد مضى على موت النبيّ أكثر من مائتي عام، أي أنَّ البخاري كتب هذه الأحاديث ليدفع القارئ إلى تكذيب النبيّ.

ويكرّر البخاريّ نفس المعنى في صورة أخرى، يقول: "كان رجال من الأعراب جفاة يسألون النبيَّ عن الساعة، فكان ينظر إلى أصغرهم، فيقول: إن يعش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم"[3].

وفى حديث آخر أكثر صراحة يروي البخاريُّ: أنَّ رجلاً سأل الرسول متى تقوم الساعة؟...فمرَّ غلام للمغيرة، فقال النبيُّ: إن أُخِّر هذا- أي إن عاش- فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة..."[4]، وعلى ذلك فلابدّ أنَّ الساعة قد حدثت في حياة ذلك الغلام دون أن ندرى.. أو ربما يكون ذلك الغلام حياً حتى الآن..!

والقارئ إذا تحمّس للبخاري، وجعله صادقاً في نقله لتلك الأحاديث، وأنَّ النبيَّ قد قال ذلك فعلاً، فمعناه أنه يتّهم النبيَّ بالكذب.. والأسلم لنا أن نرجع للقرآن، وإلى قوله تعالى ﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربى لا يجليها

---

(1) – صحيح البخاري، رقم 116، 34/1، من حديث عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–.

(2) –أخطأ في نسبة هذه الرواية إلى البخاري، فإنّه لم يخرج الحديث بهذا اللفظ، وإنّما أخرجه مسلم في "صحيحه"، رقم 2538، 1966/4، من حديث جابر بن عبد الله، والملاحظ أنّ الكاتب بتر من الحديث ما فيه الردّ على شبهته، وهذا مخالف للموضوعية العلميّة، التي طالما نادى بها أصحاب هذا الاتجاه؛ حيث ساق رواية مسلم مخرومة السياق، وكان من المفروض أن ينقلها كما هي، إذ أوّلها يرد دعواه، وقد جاء فيها: أنّ "جابر بن عبد الله، قال: سمعت النبيَّ –صلى الله عليه وسلم–، يقول قبل أن يموت بشهر: «تسألوني عن الساعة؟ وإنما علمها عند الله، وأقسم بالله ما على الأرض من نفس منفوسة تأتي عليها مائة سنة».

(3) –صحيح البخاري، رقم 6511، 107/8.

(4) – نفسه، رقم 6167، 39/8.

لوقتها إلّا هو..﴾ [الأعراف: 187]

فالنبيُّ لم يتحدَّث مطلقاً عن الغيب، لأنه لا يعلم الغيب إلا الله.. ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله وما يشعرون أيان يبعثون﴾ [النمل: 65]"[1].

وهذا الاستشكال سببه أنّ الكاتب فهم روايات البخاري على غير حقيقتها، حيث حمل لفظ "الساعة" الوارد في الأحاديث على القيامة، وهي ممّا استأثر الله بمعرفة أجلها، فتوهّم معارضة الأحاديث للثابت في القرآن، وإذا كان حال هذه الأحاديث كذلك، فالواجب ردّها، ولو كانت في "صحيح البخاري"، بل إنّ أحمد صبحي منصور اتخذ من ذلك ذريعة إلى تكذيب البخاري، بل تحميله دفع الناس إلى تكذيب النبيّ –صلى الله عليه وسلم–، ولو أنّ الكاتب تحلى بروح الموضوعية، وجمع جميع روايات الحديث في سياق واحد، واستعان بالروايات التفسيرية المنقولة عن بعض رواة هذا الحديث لاستنار فهمه، وعلم أنّ مقصود النبيّ –صلى الله عليه وسلم– بالساعة ساعة من حضر، أو من خوطب بالحديث، لا ساعة جميع الناس.

وقد نقل النووي عن القاضي عياض قوله: "هذه الروايات كلها محمولة على معنى الأول، والمراد بـ(ساعتكم) موتهم، ومعناه موت ذلك القرن، أو أولئك المخاطبون"[2]

وقال ابن حجر: "قال عياض: حديث عائشة هذا يفسِّر حديث أنس، وأنَّ المراد ساعة المخاطبين، وهو نظير قوله: أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنَّ على رأس مائة سنة منها، لا يبقى على وجه الأرض ممَّن هو عليها الآن أحدٌ، وقد تقدَّم بيانه في (كتاب العلم)، وأنَّ المراد انقراض ذلك القرن، وأنَّ من كان في زمن النبي –صلى الله عليه وسلم– إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة، لا يبقى منهم أحد، ووقع الأمر كذلك، فإن

(1) – القرآن وكفى، ص109–110.
(2) – المنهاج، 18/90–91.

آخر من بقي ممَّن رأى النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- أبو الطفيل عامر بن واثلة، كما جزم به مسلم وغيره، وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة، وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة"[1].

وهكذا، نلاحظ أنّ سبب استشكال هذا الحديث، هو توهّم معارضته لآيات القرآن، وذلك بسبب سوء فهم الحديث، وسبب ذلك هو التقصير في الوقوف على مجموع طرقه، التي يفسر بعضها بعضا، إضافة إلى التعامل مع النصوص مخرومة غير مستقصاة، وعدم الاستفادة من التفسيرات التي رافقت هذه الروايات.

الفرع الثالث – استعمال القياس العقليّ في الغيبيات:

من الأخطاء التي يقع فيها بعض من يحاول فهم الحديث، عدم التمييز بين ما هو من عالم الغيب، وما هو من عالم الشهادة، فيقيس الغيبيات على المحسوسات، مهملا الفارق الكبير بينهما، ولهذا، تكون محصلة نظره في النصوص الفهم الخاطئ، وينبني على ذلك استشكال الحديث، لتوهم معارضته إما للقرآن، أو للعقل، أو للعلم، أو لغير ذلك...

وكأثر لهذا الاستشكال تردّ الروايات الصحيحة، ويخطئ المستشكل رواتها العدول، ويقع القدح في نقلة الحديث ولو كانوا من الصحابة المعدّلين، وهذا ما يقع فيه كثير من أهل البدع والأهواء، كما قال الشاطبي -وهو يعدّد خصالهم- فأحصى منها: "ردّهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدَّعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضى الدليل، فيجب ردّها: كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية الله -عز وجلّ- في الآخرة، وكذلك حديث الذّباب وقتله، وأنَّ في أحد جناحيه داء، وفي الآخر دواء، وأنّه يقدِّم الذي فيه الداء، وحديث

(1) -الفتح، 11/363. وينظر: المنهاج، للنووي، 18/90-91.

الذي أخذ أخاه بطنه، فأمره النبيّ -صلى الله عليه وسلم- بسقيه العسل...وما أشبه ذلك من الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين -رضي الله تعالى عنهم- ومن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم؛ كلّ ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب"[1].

وقد ذكر القرضاوي، أنّ سبب أخطاء المدرسة العقلية الكلاميّة -وعلى رأسها: المعتزلة- في فهم الأحاديث، وردّها ولو كانت صحيحة-: "هو قياس الغائب على الشّاهد، والآخرة على الأولى، وهو قياس مع الفارق، فلكل دار قوانينها"[2].

وممّا يلاحظ على أصحاب الاتجاه الحداثي توظيف العقل في قياس الغيبيات على المحسوسات، وهذا لاشكّ خطأ محض؛ أدّى بهم إلى ردّ الأحاديث الصحيحة، التي لا تتوافق مع مدركات عقولهم.

ومن نماذج ذلك: استشكال جمال الكردي لحديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، قال: «إذا سمعتم صياح الدّيكة، فاسألوا الله من فضله، فإنها رأت ملكا، وإذا سمعتم نهيق الحمار، فتعوَّذوا بالله من الشيطان، فإنَّه رأى شيطانا»[3].

ويمكن إجمال استشكالاته في النقاط الآتية[4]:

1- أنّ الحديث نصّ على أنّ سبب صياح الديك، هو رؤيته لملك من الملائكة،

---

(1) – الاعتصام، 294/1.

(2) – كيف نتعامل مع السنة، ص176-177.

(3) – أخرجه البخاري في صحيحه، رقم 3303، 128/4، عن قتيبة، عن الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، عنه.

(4) – ينظر: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص276-277.

وهذا من غرائب المرويات عن أبي هريرة –حسبه–، إذ من المفروض أن تصيح الديكة كلّما رأت إنسانا، لأنّ معه ملائكة حفظة، كما نصّ القرآن والسنة، وهذا يكذّبه الواقع المشهود.

2- نصّ الحديث على تعليل نهيق الحمار برؤية الشيطان، وهذا يقتضي بأن تنهق الحمير كلّما رأت إنسانا، لوجود الشيطان الموكل به، وهذا لا يشهد له الواقع.

3- أننا لا نرى الحمير قرب المساجد تنهق عند تأذين المؤذن، وقد نصّ الحديث على أنّ الشيطان إذا سمع الأذان خرج من المسجد...

وهذه الاستشكالات ناتجة عن قياسه الغيب على الشهادة، أو قياس الغيبي على المحسوس، وهو محض خطأ، ويكفي للردّ عليها القول بأنّ الأحاديث لم تنصّ على أنّ الديكة ترى كلّ الملائكة، ولا أنّ الحمير ترى كلّ الشياطين[1].

وهكذا بعد هذا العرض، نكون قد سجلنا أهمّ أسباب استشكال الحداثيين للحديث، وهي ترجع في الجملة إلى ما حرّرناه، وهي طبيعة النصّ النبوي، وطبيعة القارئ لهذا لنصّ، وكذا طبيعة المنهج المسلوك في التعامل مع هذا النصّ.

الخاتمة:

هكذا، وبعد هذا العرض العلمي، الذي تناولنا فيه مفهوم الحداثة، والحداثيّ، وخصائص هذا الاتجاه، وتعرّفنا على مصطلح "مشكل الحديث"، ثمّ على أسباب استشكال أصحاب الاتجاه الحداثي للأحاديث النبوية، ورأينا أنّ هذه الأسباب ترجع في مجملها إلى:

طبيعة الحديث. طبيعة قارئ الحديث. طبيعة المنهج المتبع في قراءة وفهم الحديث.

ويمكن إجمال محصّلة البحث في النتائج الآتية:

1-مشكل الحديث هو كلّ حديث تضمّن إشكالا في معناه، أو أوهم تعارضا مع

(1) – ينظر: الاتجاهات العقلية المعاصرة في دراسة مشكل الحديث النبوي، محمد رمضاني، ص265-267.

حديث آخر، أو مع القواعد.

2- الحداثة هي محاولة صياغة نموذج للفكر والحياة، يتجاوز الموروث، ويتحرّر من قيوده؛ ليحقّق تقدّم الإنسان ورقيّه بعقله، وبمناهجه العصرية الغربيّة، وذلك بتطويع الكون واستخراج مقدراته الطبيعية.

3- للحداثة مجموعة من الخصائص التي أشار إليها التعريف، ومن أهمّها: تجاوز الموروث والتحرر من ثوابته، وتقديس العقل واعتباره مصدر المعرفة الوحيد.

4- من أسباب استشكال الحديث ما يعود إلى طبيعة الحديث ذاته، من حيث دلالته الظنيّة التي تُبقي مجالا للاجتهاد والنظر، وتنوع طريقة دلالته على معناه، وكون بعضه جاء متقصى وبعضه مختصرا، وفي هذا السبب يشترك الحداثي مع المحدّث.

5- من أسباب الاستشكال ما يرجع إلى طبيعة القارئ، حيث يتفاوت الناس في الاستشكال، فيتوهّم مخالفة الحديث للحديث، أو للقرآن...

6- ومن أسباب الاستشكال -أيضا- ما يرجع إلى المنهج المعتمد في قراءة الحديث وفهمه، حيث تفضي مخالفة منهج الأئمة التعامل مع الحديث إلى الخطأ في فهم الحديث واستشكاله، كما أنّ كلّ استشكالات الحداثيين جاءت من اعتمادهم على المناهج الغربية في التعامل مع الحديث.

وأخيرا، أرى أنّ البحث في هذا الموضوع والكتابة فيه، لا زالت تتطلب جهودا معتبرة؛ وذلك بسبب كثرة الاستشكالات الموجهة إلى نصوص السنة، وإلى مناهج الأئمة في التعامل معها توثيقا وتأويلا، وعليه أوصي بتوجيه البحوث نحو تتبع شبهات الحداثيين وغيرها، والإجابة عليها بمناهج علمية رصينة، حتى تحمى حياض السنة النبوية من الطعن، ويجد من تسللت إلى نفوسهم الشبهات، المورد الصافي، والترياق الشافي، وعلى الله التكلان.